توظيف الذكاء الاصطناعي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان

جلال نوري السعدون[1]، طارق إبراهيم طه[2]

DOI:10.15849/ZUJJLS.260330.10

[1] كلية القانون، دولة الإمارات.
[2] كلية القانون، جامعة تكريت، العراق
* للمراسلة: jalsadoon@yahoo.com
tariq.i.taha@tu.edu.iq

تاريخ استلام البحث:13/09/2025
تاريخ قبول البحث: 01/11/2025

الملخص

الذكاء الاصطناعي هو مجال سريع التطور وله القدرة على أن يكون ذا تأثير كبير على المجتمع. ومع ذلك، قد يكون للذكاء الاصطناعي تأثير على حقوق الإنسان، يشهد العالم تطورا سريعا في تقنيات الذكاء الاصطناعي، مما أدى إلى اعتمادها في مختلف المجالات، بما في ذلك تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. يهدف هذا البحث إلى دراسة دور الذكاء الاصطناعي في دعم قضايا حقوق الإنسان، وتسليط الضوء على الفوائد والتحديات المرتبطة باستخدامه في هذا المجال. ويبحث الباحث في كيفية توظيف الذكاء الاصطناعي في رصد انتهاكات حقوق الإنسان، من خلال تحليل البيانات والصور ومقاطع الفيديو لتحديد وتوثيق الانتهاكات، مما يسهل تدخل المنظمات الحقوقية والهيئات القضائية. كما يستعرض دورها في تعزيز العدالة القضائية من خلال دعم التحقيقات وتحليل الأدلة والتنبؤ بالقرارات القضائية بناء على أنماط البيانات.

ومع ذلك، فإن استخدام الذكاء الاصطناعي في هذا السياق يواجه تحديات قانونية وأخلاقية، مثل مخاطر التحيز الخوارزمي، وانتهاك الخصوصية، والافتقار إلى الشفافية في آليات صنع القرار، مما قد يؤدي إلى تهديد الحقوق بدلا من حمايتها. لذلك يناقش البحث أهمية تطوير الأطر التنظيمية والقانونية التي تضمن استخدام الذكاء الاصطناعي بطرق تعزز حقوق الإنسان، مع مراعاة مبادئ الشفافية والمساءلة واحترام الخصوصية.

ويخلص البحث إلى ضرورة اعتماد سياسات قانونية وأخلاقية واضحة تحكم استخدام الذكاء الاصطناعي في هذا المجال، مع تعزيز التعاون بين الحكومات ومنظمات حقوق الإنسان وقطاع التكنولوجيا لضمان التوازن بين الابتكار التكنولوجي وحماية الحقوق الأساسية للأفراد، وهناك أكثر بكثير من مجرد مفهوم يمكن تحديده بسهولة.

تعتمد تعريفات الذكاء الاصطناعي على التخصص الذي تم تطويره فيه، وهي مستمدة من تخصصات أخرى غير علوم الكمبيوتر، مثل علم النفس، وعلم الأعصاب، وعلم الإدراك، والفلسفة، واللغويات، والاحتمالات، والمنطق. لذلك، يمكن تقسيم الذكاء الاصطناعي كمجال مترابط ومعرفة العديد من المجالات الفرعية المتقاطعة للغاية مثل التعلم الآلي والروبوتات، ثم الشبكات العصبية والرؤية، وأي معالجة للغة الطبيعية ومعالجة الكلام، سوف نستعمل بشكل أساس منهجاً تحليليًا استقرائيًا يعتمد على تعريف الذكاء الاصطناعي.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، من حيث استخلاص وجهات النظر بشأن الفرص والمخاطر التي يفرضها الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان.

الكلمات المفتاحية : الذكاء الاصطناعي ، حقوق الإنسان ، التحيز الخوارزمي ، خصوصية البيانات ، أخلاقيات الذكاء الاصطناعي.

Using artificial intelligence to promote and protect human rights

Jalal Nouri Al-Saadoun[1],Tariq Ibrahim Taha[2]

Law College , Arab United Emirate.
Law College ,Tikrit University, Iraq.

Recived:13/09/2025
Accepted:01/11/2025

*** Crossponding author:** jalsadoon@yahoo.com
tariq.i.taha@tu.edu.iq

Abstract

Artificial intelligence (AI) is a rapidly evolving field with the potential to have a significant impact on society. However, AI may also impact human rights. The world is witnessing rapid development in AI technologies, leading to their adoption in various fields, including the promotion and protection of human rights. This research aims to examine the role of AI in supporting human rights issues, highlighting the benefits and challenges associated with its use in this field. The researcher explores how artificial intelligence can be used to monitor human rights violations by analyzing data, images, and video clips to identify and document violations, facilitating intervention by human rights organizations and judicial bodies. It also explores its role in enhancing judicial justice by supporting investigations, analyzing evidence, and predicting judicial decisions based on data patterns.

However, the use of AI in this context faces legal and ethical challenges, such as the risks of algorithmic bias, privacy violations, and a lack of transparency in decision-making mechanisms, which could threaten rights rather than protect them. Therefore, the paper discusses the importance of developing regulatory and legal frameworks that ensure AI is used in ways that promote human rights, while taking into account the principles of transparency, accountability, and respect for privacy.

The research concludes that it is necessary to adopt clear legal and ethical policies governing the use of artificial intelligence in this field, while enhancing cooperation between governments, human rights organizations, and the technology sector to ensure a balance between technological innovation and the protection of fundamental rights for individuals. Artificial intelligence is free. There is much more to it than just a concept that can be easily defined.

Definitions of artificial intelligence Depending on the specialty in which it developed, artificial intelligence is derived from fields other than computer science such as psychology, neuroscience, cognitive science, philosophy, linguistics, probability, and logic, and thus artificial intelligence can be divided as an attached field.

And knowing many of the very intersecting subfields, such as machine learning and robotics, then neural networks and vision, and any natural language processing and speech processing, we will mainly use the analytical-inductive approach, which is based on defining what artificial intelligence is.

With regard to human rights, in terms of extracting perspectives on the opportunities and risks that artificial intelligence poses to human rights.

Keywords: Artificial Intelligence, Human Rights, Algorithmic Bias, Data Privacy, AI Ethics.

المُقَدِّمة

لقد ألقت التكنولوجيا بظلالها علينا في معظم جوانب حياتنا ولم يفلت شيء من قبضتها حتى الذكاء البشري، الذكاء البشري لديه الآن منافس رئيس يعرف باسم «الذكاء الاصطناعي (AI)، والسؤال الرئيس هو هل يمكن للآلات أن تفكر مثل البشر؟ نظراً لأن الذكاء الاصطناعي ينطوي جزئياً على الاستغناء عن البشر، فهي مسألة تؤثر على حقوق الإنسان، وبغض النظر عن مظاهر هذا الإعفاء أو عواقبه أو حتى نطاقه، وبناء على ذلك، فإن لهذا البحث عدة مشاكل يتعين معالجتها فيما يأتي: 1-عدم وجود أحكام وطنية ودولية ملزمة تحكم الذكاء الاصطناعي، 2-ينطوي نظم الذكاء الاصطناعي على تغيير طريقة عمل الشركات والحكومات في جميع أنحاء العالم، وبالتالي هناك احتمال للتدخل الهائل في حقوق الإنسان، 3-تمثل تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي سيفاً ذا حدين على الرغم من أنها تساعد الأفراد، إلا أنها قد تسبب لهم مزيداً من الضرر لأنها قد تنتهك حقوق الإنسان، 4-عدم المعرفة بالعديد من جوانب الذكاء الاصطناعي في سباق حقوق الإنسان، ومن ثم يهدف هذا البحث إلى فهم المقصود بمبادئ وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي ودوره في حماية حقوق الإنسان، والتطبيقات العملية لهذا الدور الضمانات التي يجب ضمانها لاستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي وما إذا كانت هذهِ الضمانات للحكومات فقط أو ما إذا كانت تشمل القطاع الخاص أيضا [1]، وتمثل منهجية البحث ما يأتي:-

اولاً: أهمية البحث:

وتكمن أهمية هذا البحث في أن الذكاء الاصطناعي مرتبط بشكل مباشر بحقوق الإنسان الأساسية، إيجابا وسلبا، وفي هذا الصدد، تسعى إلى إيجاد توازن بين حاجتنا المستمرة لتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي وحماية حقوق الإنسان المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان، مثل حق الأفراد في احترام خصوصيتهم.

ثانياً: أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى توضيح طبيعة الذكاء الاصطناعي ومميزاته، وكذلك تأثيره على حقوق الإنسان بشكل عام، وتأثيره على حق الإنسان في العدالة الناجزة بشفافية تامة.

ثالثاً: إشكالية البحث:

تتمثل مشكلة البحث في بيان مدى تأثير الذكاء الاصطناعي على حقوق الأفراد التي نادت بحمايتها المواثيق الدولية، فضلاً عن بيان تأثير الذكاء الاصطناعي على حق الإنسان في المحاكمة العادلة.

رابعاً: المنهج المتبع:

اتبعث في بحثي هذا المنهج التحليلي الوصفي في بيان ماهية الذكاء الاصطناعي ومميزاته، وماهية حقوق الإنسان، وتأثير الذكاء الاصطناعي عليها.

خامساً: خطة البحث: فهي تتكون من مقدمة، ومبحثين، وخاتمة:

المبحث الأول: الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان

المبحث الثاني: الذكاء الاصطناعي وأثره على حقوق الإنسان

الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات

المصادر والمراجع

[1] () ينظر: حقوق الإنسان في عصر الذكاء الاصطناعي: هايدي عيسى حسن علي، معطيات ورؤى وحلول، 2021م: 85.

المبحث الأول: الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان

الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان هما موضوعان متداخلان بشكل متزايد في العصر الحديث، حيث تشكل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي تحديات كبيرة تتعلق بحقوق الأفراد وحرياتهم، من ناحية أخرى، يمكن للذكاء الاصطناعي تحسين العديد من جوانب الحياة البشرية، مثل الرعاية الصحية والتعليم، ولكنه أيضاً يجلب مخاطر تتعلق بالخصوصية والمساواة والتمييز، وتزداد الحاجة إلى وضع أطر قانونية وأخلاقية للضمان، ولا يؤدي تطوير هذه التكنولوجيا إلى انتهاك حقوق الإنسان الأساسية، مثل الحق في الخصوصية، والحق في عدم التمييز، وحق المشاركة في صنع القرار.

وعليه سأقسم هذا المبحث إلى مطلبين: أتناول في المطلب الأول: التعريف بالذكاء الاصطناعي، ومميزاته، والثاني، التعريف بحقوق الإنسان، وأنواعه، وهو:-

المطلب الأول: التعريف بالذكاء الاصطناعي ومميزاته

أولاً: تعريف الذكاء الاصطناعي: هو محاكاة للذكاء البشري وفهم طبيعته من خلال إنشاء برامج كمبيوتر قادرة على محاكاة السلوك البشري المتسم بالذكاء، وأصبح الذكاء الاصطناعي موجوداً في كل مكان حولنا، بدءًا من السيارات ذاتية القيادة والطائرات المسيرة إلى برامج الترجمة والاستثمار، والعديد من التطبيقات الأخرى التي أصبحت منتشرة في الحياة [1].

ويفسر الذكاء الاصطناعي بأنه قدرة الآلة على محاكاة العقل البشري وكيفية عمله، مثل قدرته على التفكير والاستكشاف، ومع التقدم الهائل للحواسيب أصبح باستطاعته القيام بمهام أعقد مما نعتقد بحيث يمكنه استكشاف وإثبات النظريات الرياضية المعقدة، كما يمكنه لعب الشطرنج بمهارة عالية، ويتميز بسرعة إنجازه للمهام بدقة عالية، ويتصف بسعة تخزين كبيرة، ولكن حتى الآن لا يوجد أي برنامج يستطيع مواكبة مرونة العقل البشري، وخاصة فيما يتعلق بالمهام التحليلية التي يتعرض لها [2]، ومن ناحية أخرى هناك بعض التطبيقات استطاعت أن تضاهي مستوى أداء الخبراء والمتخصصين بالقيام بمهام محددة، ومن هذه التطبيقات هي التشخيص الطبي، ومحركات بحث الحاسوب والقدرة على التعرف على الصوت والكتابة اليدوية [3].

ثانياً: مميزات الذكاء الاصطناعي:

1- يوفر الذكاء الاصطناعي تحليلات دقيقة ونتائج كبيرة، ويحقق إنتاجية أكبر في فترة زمنية قصيرة نظراً لسرعته الفائقة في تحليل البيانات.

2- من أهم مميزات الذكاء الاصطناعي، التطوير الذاتي دون الحاجة للتدخل الإنسان، حيث يتمكن من التعلم الآلي من خلال خوارزميات التعلم الموجودة في الخلايا العصبية الاصطناعية، معتمداً في تحليلاته على البيانات والتجارب السابقة.

3- أحد مميزات الذكاء الاصطناعي قدرته على أداء المهام المتكررة، وتوفير الوقت والجهد.

---

[1] () ينظر: الذكاء الاصطناعي: مركز البحوث والمعلومات، 2021م: 5.

[2] () ينظر: معجم مصطلحات المعلوماتية (بالعربية والإنجليزية)، دمشق: الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية، 2000م، ص 24؛ الذكاء الاصطناعي: إضاءات نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المعرفية، الكويت 2021م، ص 3؛ معجم الحاسبات (بالعربية والإنجليزية)، ط. 3، القاهرة، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 2003م، ص 19.

[3] () ينظر: معجم مصطلحات المعلوماتية (بالعربية والإنجليزية)، ص 25؛ الذكاء الاصطناعي: إضاءات نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المعرفية، ص 4؛ معجم الحاسبات (بالعربية والإنجليزية)، ص 20.

4- يتمتع الذكاء الاصطناعي بقدرته على اتخاذ قرارات دقيقة وناجحة بسبب قدرته على تحليل كميات كبيرة من البيانات، مما يساعده في استنتاج أنماط ورؤى توجهه لأفضل القرارات.

5- يساعد الذكاء الاصطناعي في تطوير القطاع الطبي من خلال تقديم علاجات مبتكرة للأمراض وتوجيه العمليات الجراحية.

6- من مميزات الذكاء الاصطناعي تقديم حلول مبتكرة وإبداعية في مختلف المجالات.

7- الذكاء الاصطناعي يعمل على تسريع عمليات البحث والتدقيق.

8- من مميزات الذكاء الاصطناعي أن تقنيات التحليل الذكي تقدم فرصاً لتحسين الكفاءة وتحقيق التميز في مختلف الصناعات [1].

المطلب الثاني: التعريف بحقوق الإنسان وأنواعه

أولاً: التعريف بحقوق الإنسان: هي قدرة الإنسان على اختيار تصرفاته بنفسه وممارسة نشاطاته المختلفة دون عوائق تفرضها السلطة الحاكمة مع مراعاة القيود المفروضة لمصلحة المجتمع[2].

ثانياً: أنواع حقوق الإنسان:

1- **الحق في حرمة الحياة الخاصة:** لا شك أن ضمان الحياة الخاصة للإنسان وتوافر نوع من الاستقرار والأمن حتى يتمكن من القيام بدوره الاجتماعي، فهو بحكم طبيعته له أسراره الشخصية وسماته المميزة التي لا يمكن التمتع بها إلا في إطار مصون يحفظها ويوفر لها سبل البقاء، واعتبرت إعلانات حقوق الإنسان أحد أهم عناصر التطور التاريخي لحق الإنسان في حرمة حياته الخاصة، حيث ركزت على دراسة هذا الحق وكيفية حمايته، وفي ظل التطورات التكنولوجية المتلاحقة التي هددت باستمرار حرمة الحياة الخاصة[3]، فإن الحق في احترام الحياة الخاصة يعد من أهم حقوق الإنسان، باعتبار أن حق الفرد في حرمة حياته الخاصة هو جوهر الحقوق والحريات الشخصية التي تشكل الإطار الذي يستطيع الإنسان من خلاله ممارسة حقه في الحياة الخاصة، ويجب أن تكون هذه الحقوق والحريات الشخصية متاحة للعامة حتى يتمكن الإنسان من التمتع بخصوصيته والمطالبة بحقه فيها[4]، وحق الفرد في أن يكون بعيداً عن التجسس وأعين الآخرين، ولا يجوز نشر ما يعلمه إلا بإذن صاحبه، وحمايته من الثرثرة عن طريق النشر [5].

2- **الحق في المحاكمة العادلة:** وهي ميزة أو فائدة مهمة اهتم بها المشرع نظرا لأهميتها الكبيرة فقرر الاعتراف بها وبالتالي منحها الحماية القانونية اللازمة وتحديد العقوبات المختلفة في حالة الإخلال بهذه الميزة لما لها من قيمة اجتماعية عالية [6]، ويتم تعريف التقاضي من حيث البعد الإجرائي بأنه مجموعة من الخطوات

---

[1]() ينظر: الذكاء الاصـــطناعي وتاريخه وإيجابياته وســـلبياته:https://www.dimofinf.sa/blog، الدخول إلى الموقع في 2025/3/8م، يوم السبت، الساعة الثانية ظهراً.

[2]() ينظر: دور الرأي العام في ضمان حقوق الإنسان: رسالة ماجستير، للطالب شوان محمود عثمان في كلية الحقوق/ جامعة النهرين، العراق، 2008م، ص 16.

[3]() ينظر: الحماية الدولية لحق الإنسان في الحياة الخاصة – دراسة مقارنة أطروحة دكتوراه: خالد محمد علي القرس، جامعة القاهرة، ص 2-4.

[4]() ينظر: الحماية الجنائية لحق الإنسان في حرمة حياته الخاصة: عوض محي الدين، القاهرة – دار النهضة العربية، 1983م، ص 3.

[5]() ينظر: الكتاب الصادر عن الندوة التي نظمتها وزارة الخارجية بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP حول ضمانات حماية حقوق الإنسان في الدستور والتشريعات المصرية في يونيو ٢٠٠٠.

[6]() ينظر: الحق في المحاكمة عائلة من خلال التشريع الوطني الجزائري والتشريع الدولي: رمضان غسمون، ط1، لا لمعية للنشر والتوزيع الجزائر، ٢٠١٠م، ص 18.

الإجرائية التي تتبع نظامًا محددًا يفرضه القانون لغرض حل النزاع، وهي تنشأ من التقاضي وتتم عن طريق أفعال منها ما يقوم به الخصوم وممثلوهم ومنها ما يقوم به القاضي ونائبه، وتنتهي عادة بحكم في موضوع الدعوى، وقد تنتهي بغير هذا الحكم[1]، وأما العدل فهو إحدى الفضائل التي تتلخص في منح كل ذي حق حقه، وهو بذلك يتضمن فكرة المساواة بمعناها العام إذ يتساوى كل ذي مصلحة بحقه وإفضاء ما يجب له.

المطلب الثالث: حقوق الإنسان في القانون الدولي

إن من الثابت تاريخاً وواقعاً، أن فكرة حقوق الإنسان ظهرت في العالم الغربي إلى حد ما في القرن الثالث عشر الميلادي، الموافق للقرن السابع الهجري، وكان نتيجة ثورات طبقية وشعبية في أوروبا، ثم ظهرت في أمريكا في القرن الثالث عشر الميلادي، لمقاومة التميز الطبقي والتسلط السياسي والظلم الاجتماعي" [2]، أي أن الفكرة ظهرت متأخرة أصلاً، وأنها كانت نتيجة معطيات وإفرازات وممارسات سلبية شاعت في المجتمع الغربي، وحلاً لتلك المشكلات تولدت قضية "حقوق الإنسان" ، وهذا المنطلق للفكرة وحده يعد كافياً في بيان مدى الخلل والقصور، الذي لحق مفهوم "حقوق الإنسان" في القانون الدولي الذي تنادى له العالم الغربي، وبقراءة نص "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" الصادر من هيئة الأمم المتحدة في 10ديسمبر عام 1948م [3]، ويمكن أن نستنتج الآتي فيما يتعلق بمفهوم حقوق الإنسان في القانون الدولي:

أولاً: يقصد بـ"الحقوق" في القانون الدولي: عبارة عن مجموعة من الأسس، والنصوص التي تهدف إلى الوصول إلى مستوى مشترك في توطيد احترام الإنسان وتحقيق الحرية والعدل والسلام في العالم، وهذا المعنى يؤخذ من موضعين في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فقد جاء في أولها: "لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم"، وجاء في آخرها: "فإن الجمعية العامة تنادي بهذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان باعتباره المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم حتى يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم إلى تعزيز احترام هذه الحقوق والحريات"

ثانياً: إن هذا المعنى يتفق مع المعنى الاصطلاحي "للحقوق" في مجمله، من جهة كونه مجموعة مواد ونصوص وضعت لتنظيم بعض علاقات الأفراد، ومن جهة كونه يشتمل على مطالب لأحد على غيره، لكنه قد يختلف من جهة أخرى مهمة؛ وهي كون مواده ونصوصه عبارة عن توصيات أو أحكام أدبية غير واجبة ولا ملزمة، فالإعلان العالمي نفسه ليس إلا مجرد تصريح صادر عن الأمم المتحدة غير ملزم، وليس له ضمانات تحميه من الانتهاك والتعدي عليه [4].

ثالثاً: إن هذا المفهوم ينبع من شعارات الديمقراطية المشهورة: الحرية، الإخاء، المساواة، ويظهر هذا جلياً من خلال ديباجة الإعلان العالمي ومواده، على سبيل المثال: "وإذ يُعدُ الاعتراف بالكرامة المتأصلة والحقوق المتساوية غير القابلة للتصرف لجميع أعضاء الأسرة البشرية هو أساس العدالة والحرية والسلام في العالم" [5].

---

[1] () الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية: أحمد فتحي سرور، ص ١٨٥.

[2] () حقوق الإنسان في الإسلام: محمد الزحيلي، دار القلم- دمشق، ص 101.

[3] () ينظر: نص "الإعلان" في ملحقات البحث ، وهو مأخوذ من موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت: www.un.org/arabic، الدخول إلى الموقع في 2025/3/10م، يوم الاثنين، الساعة الواحدة ظهراً.

[4] () ينظر: حقوق الإنسان في الإسلام: سليمان بن عبدالرحمن، ط1، مطابع الفرزدق- الرياض، 1414هـ ، ص 88.

[5] () ينظر: حكم الزنا في القانون وعلاقته بمبادئ حقوق الإنسان في الغرب: عابد بن محمد السفياني، مؤسسة المؤتمن- الرياض، ص 79.

المبحث الثاني: الذكاء الاصطناعي وأثره على حقوق الإنسان

الذكاء الاصطناعي هو تكنولوجيا متقدمة تتيح للآلات والأجهزة القيام بمهام معقدة مثل التفكير والتعلم والاتصال، ومع تطوره، يزداد القلق حول تأثيره على حقوق الإنسان، ويمكن أن يكون للذكاء الاصطناعي أثر إيجابي على حقوق الإنسان، مثل تحسين وصول الفئات الضعيفة إلى الخدمات الأساسية وتعزيز المشاركة السياسية، ومع ذلك، يمكن أن يكون للذكاء الاصطناعي أثر غير إيجابي على حقوق الإنسان، مثل التمييز والخصوصية والاستغلال، لذلك من المهم دراسة أثر الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان وتطوير سياسات وقوانين تحمي حقوق الإنسان في العصر الرقمي.

وعليه سأقسم هذا المبحث إلى **ثلاثة** مطالب: أتناول في **الأول:** أثر الذكاء الاصطناعي في تعزيز حقوق الإنسان، **والثاني:** أثره على حقوق الإنسان، **والثالث:** أثره على المحاكمة العادلة.

المطلب الأول: أثر الذكاء الاصطناعي في تعزيز حقوق الإنسان

1- تحسين وصول الفئات الضعيفة إلى الخدمات الأساسية: الذكاء الاصطناعي يمكن أن يساعد في تحسين وصول الفئات الضعيفة إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والعدالة، على سبيل المثال، يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير أنظمة تعليمية تفاعلية يمكن أن تصل إلى الأطفال في المناطق النائية[1].

2- تعزيز المشاركة السياسية: الذكاء الاصطناعي يمكن أن يساعد في تعزيز المشاركة السياسية من خلال توفير منصات للنقاش والتعليق على القضايا السياسية، على سبيل المثال، يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير منصات للنقاش السياسي يمكن أن تسهل المشاركة السياسية للمواطنين[2].

3- حماية الخصوصية: الذكاء الاصطناعي يمكن أن يساعد في حماية الخصوصية من خلال توفير أنظمة أمان متقدمة يمكن أن تحمي البيانات الشخصية، على سبيل المثال، يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير أنظمة أمان يمكن أن تحمي البيانات الشخصية من الوصول غير المصرح به[3].

4- مكافحة التمييز: الذكاء الاصطناعي يمكن أن يساعد في مكافحة التمييز من خلال توفير أنظمة يمكن أن تحدد وتمنع السلوك التمييزي، على سبيل المثال، يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير أنظمة يمكن أن تحدد وتمنع السلوك التمييزي في مكان العمل [4].

المطلب الثاني: الذكاء الاصطناعي وأثره على حقوق الإنسان

يمكن دراسة أثر نظم الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان على أساس أحكام الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والميثاق الاجتماعي الأوروبي، بما في ذلك ضماناتها المحددة للحرية والعدالة والخصوصية وحرية التعبير والمساواة وعدم التمييز، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، كما أن لمنظمة العفو الدولية آثاراً على الديمقراطية وسيادة القانون لا تقع بشكل مباشر ضمن أحكام الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولكنها مع ذلك اعتبارات مهمة، إن الفحص الشامل للمخاطر والفرص التي توفرها أنظمة الذكاء

([1]) ينظر: منظمة العفو الدولية دور الذكاء الاصطناعي في حماية حقوق الإنسان: تقرير منظمة العفو الدولية، 2020م، ص 15.

([2]) ينظر: المفوضية الأوروبية الذكاء الاصطناعي والعدالة في أوروبا: تقرير مفوضية الاتحاد الأوروبي، 2022م، ص 30.

([3]) ينظر: هيومن رايتس ووتش الذكاء الاصطناعي ومستقبل الحماية القانونية: تقرير هيومن رايتس ووتش، 2021م، ص 47.

([4]) ينظر: الاتحاد الأوروبي سياسة الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان: تقرير سياسة الاتحاد الأوروبي، ٢٠٢١م، ص ٥٦.

الاصطناعي سيساعدنا في تحديد أي الحريات والحقوق الحالية توفر الحماية اللازمة، التي تحتاج إلى توضيح، والتكيف مع التحديات والإمكانيات الجديدة للذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي [1].

"وإذا تحدثنا عن حقوق الإنسان فمن المعروف أنها حقوق عالمية وملزمة، وتحكمها المعايير الدولية المقننة واحترامها واجب من قبل الحكومات وكذا الجهات ذات الصلة في القطاع الخاص، كالشركات مثلاً حتى إن رتب الواقع التزامات إضافية على عاتق الجهات الحكومية مقارنة بنظيرتها الخاضعة للقطاع الخاص"[2].

"ومعلوم أن هذه القواعد الملزمة الدولية التي جرى العمل بها في خصوص حقوق الإنسان يتعين الوفاء بها حتى في ظل ما تحدثه التكنولوجيا من تطورات، وعليه فإن التقنيات ذات الصلة بحقوق الإنسان، على اختلاف أشكالها، يمكنها أن تحد بعضاً من الانتهاكات الناجمة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي"[3].

وبمنتهي الشفافية إن أحد أهم تداعيات التساؤل حول الذكاء من منظور حقوق الإنسان هو أنها قد آتت بصور وأشكال جديدة من العنف وهو ما يؤثر وبشكل غير متناسب إما على الأشخاص الأكثر ضعفاً أو على من هم ضعفاء بحسب الأصل، واستكمالا لما سبق فقد حذر المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة في بيان له السبت (١٨ فبراير ٢٠٢٣) من أن التقدم الذي تم إحرازه مؤخراً في مجال الذكاء يمثل خطراً بالغاً على حقوق الإنسان، داعياً إلى وضع محاذير فعالة، وأعرب فولكر تورك في بيان مقتضب عن قلقه الكبير إزاء قدرة التقدم الأخير في مجال الذكاء على إلحاق الضرر، وتابع القول بأن كرامة الفرد وكل حقوق الإنسان في خطر كبير، ووجه تورك الدعوة العاجلة إلى الشركات والحكومات من أجل أن تطور سريعا محاذير فعالة"[4].

المطلب الثالث: الذكاء الاصطناعي وأثره على المحاكمة العادلة

لكي تكون المحاكمة عادلة يجب أن تستند على صكوك قانونية سليمة وأن تتضمن عناصر معينة، وترسيخ هذه الصكوك السليمة والعناصر التي تقوم عليها المحاكمة العادلة لها أهمية كبيرة في حماية حقوق الإنسان، ويمكن تعريف مبدأ الشفافية الذي ينبع من الحق في محاكمة عادلة المنصوص عليه في المادة 6 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان بأنه طبيعة العملية القضائية التي يمكن ملاحظتها والتحقق منها، وبالتالي فإن مبدأ الشفافية يتضمن أيضا معرفة كيفية عمل الخوارزمية [5].

"ويمكن أن يكون للذكاء الاصطناعي آثار سلبية على حرية الأفراد ونظام العدالة الذي يحميهم، لا سيما عندما يتم تطبيق هذه التكنولوجيا في سياقات عالية التأثير مثل العدالة الجنائية، ويمكن أن يؤدي تعقيد أنظمة الذكاء الاصطناعي وغموضها إلى إعاقة الحق في محاكمة عادلة، بما في ذلك الحق في تكافؤ وسائل الدفاع، الأمر الذي يتطلب أن يكون الطرف الخاضع لقرار خوارزمي قادراً على مراجعة أسباب هذهِ الأنظمة بشكل صحيح والطعن فيها، وإذا كان استخدام الذكاء الاصطناعي في هذا السياق يجعل من الممكن في بعض الأحيان الحد من

([1]) ينظر: Christopher Burr et David Leslie et autres INTELLIGENCE ARTIFICIELLE, DROITS DE L'HOMME DEMOCRATIE ET ÉTAT DE DROIT GUIDE INTRODUCTIF Op.cit-p16

([2]) ينظر: حقوق الإنسان في عصر الذكاء الاصطناعي هايدى عيسي حسين علي، معطيات ورؤى وحلول، 2021م، ص ٢٧٤.

([3]) إشكالية التحيز رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد: عبد الوهاب المسيري، محور العلوم الطبيعية، سلسلة المنهجية الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، ط3، ١٩٩٨م، ص ١٦.

([4]) ينظر: الأمم المتحدة تحذر من خطر الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان، https://adelhr.org/portal/22161، الدخول إلى الموقع في 2025/3/12م، يوم الأربعاء، الساعة الواحدة ظهراً.

([5]) ينظر: Christopher Burr et David Leslie et autres INTELLIGENCE ARTIFICIELLE, DROITS DE L'HOMME, DEMOCRATIE ET ÉTAT DE DROIT GUIDE INTRODUCTIF:Op.cit-p 17.

التدابير التعسفية والتمييزية، فإن القرارات القضائية التي يدعمها أو يسترشد بها الذكاء الاصطناعي يمكن أن تؤثر أيضاً على تطوير القانون واستقلالية صنع القرار في السلطة القضائية، ولذلك ينبغي أن يكون لدى الجهات القضائية فهم كاف للذكاء الاصطناعي الذي تستخدمه، بحيث يتم ضمان ممارسة المسؤوليات فيما يتعلق بالقرارات المتخذة باستخدام هذه التكنولوجيا" [1].

ويتطور القانون اليوم بشكل واضح لمواكبة التغيرات في المجتمع والتكيف معها، ولذلك، لا ينبغي إعمال الدور الإبداعي لمنصب القاضي في بعض الأحيان بفضل القضاة، يدرك المشرع أن التشريع يجب أن يتغير ويتطور أو أن تظهر بعض المبادئ العامة للقانون حالة الضرورة، على سبيل المثال، وهذه الشخصية التطورية وهذا الدور الذي يلعبه القاضي يتم تفويضه من خلال العدالة التنبؤية، في الواقع، تُنتج الخوارزميات قراراً مرضياً إحصائياً في معظم الحالات، لكنها لن تتكيف مع مواقف مختلفة جداً في بعض الأحيان لنفس الجريمة، وهناك خطر كبير من التكرار الأمر الذي سيمنع بالتالي تطور السوابق القضائية، ومن باب أولى القانون، سيكون القرار الناتج رياضيا بحتاً، لكن جوهر التقاضي الجنائي يكمن في ثراء المعايير التي تؤخذ في الاعتبار في تحديد الحكم، وبعض هذه المعايير لا يمكن دمجها بالآلة إن مراعاة جميع هذه المعايير، الذاتية في بعض الأحيان هي التي تسمح لتطور القضاء [2].

الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات

إن استعمال الذكاء الاصطناعي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان يُعدُ خطوة مهمة نحو تحقيق العدالة والمساواة في العصر الرقمي، ويمكن للذكاء أن يساعد بشكل كبير في تحسين الوصول إلى حقوق الإنسان وحمايتها من خلال التطبيقات المبتكرة في مجالات مثل القضاء والصحة والتعليم، ومن الضروري ضمان وجود أطر قانونية وأخلاقية واضحة لضمان استعمال هذه التقنيات بطريقة لا تضر بالحقوق الفردية أو تسهم في التمييز، وإن تحقيق التوازن بين الاستفادة من إمكانيات الذكاء، ومعالجة المخاطر المرتبطة به يتطلب التعاون دولياً وتطوير سياسات فعّالة تحترم حقوق الإنسان بشكل دائم، وأبين في هذه الخاتمة أهم ما توصلت إليه من النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج:

1- يُعدُ الذكاء نوعاً من التكنولوجيا التي سعت البشرية إلى تحقيقها منذ القدم، فتخيلات الإنسان حول تطوير آليات لها قدرة على التحليل واتخاذ إجراءات مستقلة تعود إلى مئات السنين، وخلال القرن 21 انتقلنا من الخيال إلى الواقع، وذلك بتطوير تقنيات قادرة على أداء أعمال بشكل مستقل ومع ذلك، أنها لا تزال في مراحلها الأولى، وكأي تطور في المجتمع الإنساني، وإن هذه التقنيات التي تعمل مع الناس بشكل مباشر وغير مباشر لها مزايا وعيوب، وهذا يعني أنها توفر فرصاً جديدة للإنسان لتحسين حياتهم، وتمكينهم من الحصول على حياة كريمة مع الحفاظ على حقوقهم الأساسية، ومن ناحية أخرى، ولأنها حديثة، فإنها قد تشكل أيضاً تحديات ومخاطر على حقوق الأفراد وحرياتهم العامة.

([1]) ينظر: Christopher Bun et Davit Leslie et autres INTELLIGENCE ARTIFICIELLE DROITS DE L'HOMME DEMOCRATIE ET ETAT DE DROIT GUIDE INTRODUCTIF Op.cit-p16

([2]) ينظر: L GERARD و D. MOUGENOT العدالة الجنائية والخوارزمية القاضـــي والخوارزمية: قضـــاة H. Jacquemin and B. Michaux (eds. Hubin) قضاة معززون أم عدالة متضائلة؟ ط1، بروكسل، لارسييه، ٢٠١٩، ص 70.

2- يمكن استعمال الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بالسلوك البشري، واكتشاف أعراض المرض وتقييم المخاطر التي تهدد مصالح الآخرين ورفاهتهم، ولكن كل هذه المهام يمكن أن تضر بحقوق وفرص ورفاهية الأشخاص الذي تستهدفهم، لذلك فإن المساءلة تمثل جانباً أساسياً في تطوير واستعمال هذه الأنظمة، في حين أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يحل محل البشر في أداء المهام الشاقة أو المعقدة، فإن الاختيارات التي يتم اتخاذها أثناء إنشاء أنظمة الذكاء الاصطناعي واستعمالها يمكن أن تؤدي إلى إعادة إنتاج التحيزات الضارة وغيرها من الأخطاء في الحكم البشري التي تضر بالأفراد المعنيين والمجتمع ككل، كاملة بطرق يصعب تحديدها مقارنة عندما يقوم البشر بتنفيذ هذه المهام.

3- يمكن أن يكون للذكاء الاصطناعي آثار سلبية على حرية الأفراد ونظام العدالة الذي يحميهم، خاصةً عندما يتم تطبيق هذه التكنولوجيا في سياقات عالية التأثير مثل العدالة الجنائية، ويمكن أن يؤدي تعقيد أنظمة الذكاء الاصطناعي وغموضها إلى إعاقة الحق في محاكمة عادلة، بما في ذلك الحق في تكافؤ وسائل الدفاع، الأمر الذي يتطلب أن يكون الطرف الخاضع لقرار خوارزمي قادراً على مراجعة أسباب هذه الأنظمة بشكل صحيح والطعن فيها، وإذا كان استخدام الذكاء الاصطناعي في هذا السياق يجعل من الممكن في بعض الأحيان الحد من التدابير التعسفية والتمييزية، فإن القرارات القضائية التي يدعمها أو يسترشد بها الذكاء الاصطناعي يمكن أن تؤثر أيضاً على تطوير القانون واستقلالية صنع القرار في السلطة القضائية، ولذلك ينبغي أن يكون لدى الجهات القضائية فهم كافٍ للذكاء الاصطناعي الذي تستعمله، بحيث يتم ضمان ممارسة المسؤوليات فيما يتعلق بالقرارات المتخذة باستعمال هذه التكنولوجيا.

4- يستطيع الذكاء الاصطناعي الوصول إلى كميات كبيرة من البيانات الشخصية ومعالجتها بسرعة مذهلة.

أولا: التوصيات:

1- يجب تطبيق أنظمة الذكاء تدريجيا على بعض الخدمات القضائية التي لا تحتاج إلى تدخل بشري مباشر، كأن يتم إحلال هذه الأنظمة محل العناصر البشرية في تسجيل الدعاوى.

2- وضع شاشات ذكية في كافة المحاكم المختصة، وذلك تيسيراً على الجمهور وللرد على استفساراتهم ومتابعة قضاياهم.

3- تطبيق نظام المحاكمة عن بعد في القضايا المدنية والتجارية على غرار دولة الإمارات العربية المتحدة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين...

المصادر والمراجع

أولاً: المطبوعات:

1. الاتحاد الأوروبي سياسة الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان: تقرير سياسة الاتحاد الأوروبي، ٢٠٢١م.
2. إشكالية التحيز رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد: عبد الوهاب المسيري، محور العلوم الطبيعية، سلسلة المنهجية الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، ط3، ١٩٩٨م.
3. الحق في المحاكمة عائلة من خلال التشريع الوطني الجزائري والتشريع الدولي: رمضان غسمون، ط1، لا لمعية للنشر والتوزيع الجزائر، ٢٠١٠م.
4. حقوق الإنسان في الإسلام: سليمان بن عبد الرحمن، ط1، مطابع الفرزدق–الرياض، 1414هـ.
5. حقوق الإنسان في الإسلام: محمد الزحيلي، دار القلم–دمشق.

6. حقوق الإنسان في عصر الذكاء الاصطناعي هايدى عيسي حسين علي، معطيات ورؤى وحلول، 2021م.
7. حكم الزنا في القانون وعلاقته بمبادئ حقوق الإنسان في الغرب: عابد بن محمد السفياني، مؤسسة المؤتمن– الرياض.
8. الحماية الجنائية لحق الإنسان في حرمة حياته الخاصة: عوض محي الدين، القاهرة – دار النهضة العربية، 1983م.
9. الحماية الدولية لحق الإنسان في الحياة الخاصة –دراسة مقارنة أطروحة دكتوراه: خالد محمد علي القرس، جامعة القاهر.
10. دور الرأي العام في ضمان حقوق الإنسان: رسالة ماجستير، للطالب شوان محمود عثمان في كلية الحقوق/ جامعة النهرين، العراق، 2008م.
11. الذكاء الاصطناعي: إضاءات نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المعرفية د، الكويت 2021م.
12. الذكاء الاصطناعي: مركز البحوث والمعلومات، 2021م.
13. الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية: أحمد فتحي سرور.
14. الكتاب الصادر عن الندوة التي نظمتها وزارة الخارجية بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP حول ضمانات حماية حقوق الإنسان في الدستور والتشريعات المصرية في يونيو ٢٠٠٠.
15. معجم الحاسبات (بالعربية والإنجليزية)، ط. 3، القاهرة، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 2003م.
16. معجم مصطلحات المعلوماتية (بالعربية والإنجليزية)، دمشق: الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية، 2000م.
17. المفوضية الأوروبية الذكاء الاصطناعي والعدالة في أوروبا: تقرير مفوضية الاتحاد الأوروبي، 2022م.
18. منظمة العفو الدولية دور الذكاء الاصطناعي في حماية حقوق الإنسان: تقرير منظمة العفو الدولية، 2020م.
19. هيومن رايتس ووتش الذكاء الاصطناعي ومستقبل الحماية القانونية: تقرير هيومن رايتس ووتش، 2021م.

ثانياً: المواقع الإلكترونية:

1. الأمم المتحدة تحذر من خطر الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان، https://adelhr.org/portal/22161، الدخول إلى الموقع في 2025/3/12م، يوم الأربعاء، الساعة الواحدة ظهراً.
2. نص "الإعلان" في ملحقات البحث، وهو مأخوذ من موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت: www.un.org/arabic، الدخول إلى الموقع في 2025/3/10م، يوم الاثنين، الساعة الواحدة ظهراً.

ثالثا: الموسوعات والبحوث والمقالات والمصادر الأجنبية:

1. Christopher Bun et Davit Leslie et autres INTELLIGENCE ARTIFICIELLE DROITS DE L'HOMME DEMOCRATIE ET ETAT DE DROIT GUIDE INTRODUCTIF Op.cit–p16
2. Christopher Burr et David Leslie et autres INTELLIGENCE ARTIFICIELLE, DROITS DE L'HOMME DEMOCRATIE ET ÉTAT DE DROIT GUIDE INTRODUCTIF Op.cit–p16

3. Christopher Burr et David Leslie et autres INTELLIGENCE ARTIFICIELLE, DROITS DE L'HOMME, DEMOCRATIE ET ÉTAT DE DROIT GUIDE INTRODUCTIF:Op.cit–p.17 :
4. L GERARD و D. MOUGENOT(قضاة: العدالة الجنائية والخوارزمية القاضي والخوارزمية H. قضاة معززون أم عدالة متضائلة؟ ط1، بروكسل، Jacquemin and B. Michaux (eds. Hubin لارسييه، ٢٠١٩م.